الاتحاد السوفيتي ومشاريع حوض الفرات في سوريا
دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العراقية

الدكتور ريان ذنون العباسي*

المستخلص

تعد المشاريع المائية في سوريا واحدة من أهم الإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي حققها السوفيت على صعيد منطقة الشرق الأوسط. تلك الأعمال التي اكتسبت أهمية سياسية كبيرة أكثر من كونها مشروعات اقتصادية، دفعت الحكومة السوفيتية إلى توطيد علاقاتها مع بعض الدول العربية الأخرى كمصر والعراق واليمن والجزائر، بهدف تقديم الدعم المادي والفني اللازم لها في بناء وتمويل مشاريعها المائية (سدود، محطات توليد الطاقة الكهرومائية، مشاريع الري...الخ)، طبقاً لما جاء في الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية الموقعة بينهما والتي تناولت دعم اقتصاديات هذه البلدان والنهوض بها. غير أن الانهيار البطيء الذي أصاب الدولة السوفيتية في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، أدى بطبيعة الحال إلى حدوث شرخ في العلاقات العربية - السوفيتية، بعدما وجدت هذه الدول ومن بينها سوريا أن علاقاتها مع هذا الاتحاد، سوف يجلب لها نتائج عكسية تضر بمصالحها ووضعها الإقليمي، فمالت بسياستها الخارجية نحو الغرب فيما بدأ النفوذ السوفيتي ينحسر ويتراجع تدريجياً في المنطقة حتى عام 1991، عندما شاهد العالم انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفككه إلى عدة جمهوريات ودويلات أبرزها جمهورية روسيا الاتحادية، هذه الدولة التي قامت على أنقاضه وسعت جاهدة إلى تعزيز علاقاتها مرة ثانية مع الدول العربية ومن بينها الحليف القديم سوريا.

---

* مدرس/ رئيس قسم الدراسات السياسية والأستراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

المـقدمـة

يسلّط هذا البحث الضوء على جانب مهـم مـن العلاقـات السـورية – السوفيتية، هذه العلاقات التي نشأت وتطورت في ظل ما تعرضت إليه منطقة الشرق الأوسط من ظروف وأحداث دولية كثيرة مرت بهـا منـذ منتصـف القرن العشرين وما بعده، دفعت بكلا البلدين إلى تعزيز أواصـر الصـداقة والتعاون المشترك بينهما، رغم القلق والتخوف الكبير الذي انتـاب بعـض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تنـامي النفـوذ السوفيتي في المنطقة، وتهديده المباشر للمصالح الغربية فيها.

وبالفعل فان الاتحاد السوفييتي نجح في أن يكون الحليف الاقتصادي الأول لسوريا، من خلال قيامه ببناء وتمويل بعض المشاريع الإستراتيجية العملاقة التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين، خصوصاً في مجال إنشاء مشاريع الـري وبناء السدود على أنهار الفرات والخابور والعاصي، مما أعطـى للسـوفيت دوراً كبيراً في الإشراف على إدارة هذه المشـاريع ذات الارتبـاط الوثيـق بمسألة الأمن المائي السوري من جهة، وكذلك التوسط في حل الخلاف القائم بينها وبين العراق وتركيا حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات مـن جهـة ثانية.

إن هذا البحث يأتي في سياق استعراض أهم المشروعات المائية التي قام ببنائها االسوفيت على نهر الفرات منذ منتصف السـتينات وحتـى أواخـر السبعينات من القرن الماضي، وما تمثله هذه المشاريع مـن أهميـة كبيـرة بالنسبة للاقتصاد السوري، اعتماداً على ما جاء في الوثائق العراقية الخاصة عن تلك الفترة عبر التطرق للمحاور التالية:

1- نشوء وتطور العلاقات السورية – السوفيتية
2- التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا والاتحاد السوفيتي
3- التمويل السوفيتي للمشاريع الاقتصادية في سوريا
4- الدعم السوفيتي لمشاريع المياه السورية
5- دور الاتحاد السوفيتي في حل الخلاف المائي بين العراق وسوريا

نشوء وتطور العلاقات السورية – السوفيتية:

مثل اعتراف الاتحاد السوفيتي باستقلال سوريا في 28 حزيران/ يونيو 1946، بدايةً مشجعة نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، خصوصاً وانه جاء متزامناً مع موقف الحكومة السوفيتية المؤيد والمساند من قبل لمطالب الحركة الوطنية السورية في الدعوة إلى الاستقلال وإنهاء الاحتلال الفرنسي للبلاد. غير أن مسيرة العلاقات السياسية بين البلدين سرعان ما أخذت تسير في اتجاه أخر وعلى نطاق ضيق، خوفاً من تعاظم الأفكار الشيوعية في سوريا من جهة، وقيام الاتحاد السوفيتي بالاعتراف بإسرائيل عام 1948 من جهة ثانية، مما جعل هذه العلاقات تتعثر بعض الشيء إلى أن بدأت بوادر ظهورها تطفو على الساحة الدولية من جديد، في أعقاب الإطاحة بحكم أديب الشيشكلي في 25 شباط/ فبراير 1954 وما تلاه من تحرر في الحياة السياسية العامة في سوريا(1).

بعد مرور أربعة اشهر على حدوث هذا الانقلاب تم افتتاح أول مركز ثقافي سوفيتي في دمشق، تلاه بعد فترة أي في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 قيام كلٍ من سوريا والاتحاد السوفيتي بالاتفاق على رفع تمثيلهما الدبلوماسي إلى مستوى سفارة(2).

فسح هذا التغير الكبير الذي حصل في العلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي، المجال أمام سوريا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية معه، فتوصل الطرفان إلى عقد اتفاق تجاري يقضي بان تصدر إليه سوريا بعضاً من منتجاتها الزراعية كالقطن والتبغ والصوف والخضار والفواكه المجففة، مقابل حصولها على المعدات والمكائن الزراعية التي يقوم بتصنيعها الاتحاد السوفيتي(3).

وفي إطار تبادل الزيارات الرسمية بين مسئولي البلدين، قام وزير الخارجية السوفيتي الأسبق (ديمتري شبيلوف) بزيارة رسمية إلى دمشق في 24 حزيران/يونيو 1956 ضمن جولة قام بها إلى بعض بلدان منطقة الشرق

الأوسط. وخلال وجوده في سوريا وجه شبيلوف دعوةً رسميةً إلى الـرئيس السوري شكري القّوتلي لزيارة موسكو. وفي ختام هذه الزيارة اتفق الجانبان على ضرورة زيادة أواصر التعاون المشترك بينهما في المجالات الاقتصادية والثقافية[4].

وتلبيةً لهذه الدعوة قام الرئيس السوري الأسبق شكري القـوتلي بزيـارة رسمية إلى العاصمة موسكو استمرت من 30 تشرين الأول/أكتوبر وحتى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1956. وقد حظيت هذه الزيارة باهتمامٍ سياسيٍ كبيـر من قبل وسائل الإعلام العربية والدولية كونها كانت تمثل أول زيارة يقوم بها رئيس دولة عربي إلى الاتحاد السوفيتي[5].

وبعد هذه الزيارة قام وفد سوري أخر رفيع المستوى برئاسة وزير الدفاع خالد العظم بزيارة مماثلة لموسكو بين 24 تموز/ يوليو - 17 آب/أغسـطس 1957، كان الهدف منها إجراء مباحثات اقتصادية تمهيدية بـين الجـانبين، انتهت بالتوصل إلى اتفاق اقتصاديٍ وتقني من دون فرض أية شروط سياسية معرقلة. ويتعلق هذا الاتفاق بصورة خاصة ببناء مشروع سد الطبقة السوري على نهر الفرات[6].

وخلال الفترة الواقعة بين 28 آب/أغسطس وحتـى 13 أيلـول/سـبتمبر 1957، قام وفد سوري آخر بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفيتي، كان الهدف منها الاطمئنان على سير المفاوضات المتعلقة بالاتفـاق الخـاص بالتعـاون الاقتصادي والفني بين البلدين. وبعد الانتهاء مـن هـذه المباحثـات وافـق الطرفان في النهاية على التوقيع على هذه الاتفاقية في دمشق في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1957، وبموجبها وافق الاتحاد السوفيتي على تقديم المسـاعدة التقنية والاقتصادية للمشاريع التي ستنوي الحكومة السـورية إقامتهـا فـي البلاد[7].

وعندماُ أعلن عن قيام الوحدة السورية – المصرية فـي شـباط/فبرايـر 1958 وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وقف الاتحـاد السـوفيتي موقـف المعارض لها فلم يؤيد هذه الوحدة، مما أدى إلى تدهور العلاقات السياسـية بينه وبين الجمهورية العربية المتحدة. واستمر هذا الوضع على ما هو عليـه حتى وقوع الانفصال وانهيار الوحدة مع مصر في 28 أيلول/ سبتمبر1961،



عندئذ أعلن الاتحاد السوفيتي ترحيبه بهذا الانفصال إلا أن الفتور السياسـي استمر بين الطرفين حتى وقوع الانقلاب العسـكري الـذي قـاده البعثيـون السوريون في 8 آذار/مارس 1963، مما اثر بدوره على مستقبل المشـاريع الاقتصادية التي كانت تأمل الحكومة السورية إقامتها في البلاد، ومن بينهـا مشروع سد الطبقة الذي بقي في حالة جمود نتيجة لتخلي السوفيت عن بنائه، فمالت أنظار الحكومة السورية نحو ألمانيا الغربية لكي تقوم بتمويله وبنائـه فوافقت الأخيرة على ذلك في 5 شباط/فبراير 1963[8].

وفي عهد الرئيس السوري الأسبق نور الدين الاتاسي، قام رئيس وزرائه يوسف زعين بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي في 22 نيسـان/أبريـل 1966، أجرى خلالها مباحثات ثنائية حول مشروع سد الطبقة المزمع إقامتـه علـى نهر الفرات، انتهت باتفاق الطرفين على قيام السوفيت بتمويل وبنـاء هـذا المشروع مع كافة ملحقاته الأخرى مثل إنشاء المحطة الكهرومائيـة وإقامـة مشاريع الري في حوض الفرات السوري، طبقاً لما نص عليـه بروتوكـول التعاون الاقتصادي والفني الموقع بين الجانبين عام 1966[9].

أما عن فترة السبعينات من القرن الماضـي فـان العلاقـات السـورية السوفيتية شهدت تحسناً ملحوظاً في جميع المجالات السياسـية والاقتصـادية والفنية. ففي 11 – 16 نيسان/أبريل 1974 قام وفد سوري رفيع المسـتوى برئاسة الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة إلى الاتحاد السـوفيتي، التقـى خلالها بالأمين العام للجنة المركزية للحزب الشـيوعي السـوفييتي ليونيـد بريجنيف (Leaned Brejhnev)، وعقد معه مباحثات ثنائية تناولت ترسيخ أسس التعاون المشترك فيما يخص إنشاء المؤسسات الصـناعية والمشـاريع الكبرى، وخصوصاً مشاريع توليد الطاقة لاسيما منها مشروع بناء محطة سد الطبقة الكهرومائية[10].

كما أكد البيان السوري السوفيتي المشترك الذي صدر في 4 نيسان/أبريل 1976، عن ارتياح البلدين لسير برامج التعاون الاقتصادي القائمة بينهمـا،

خصوصاً في مجالات شق القنوات الاروائية، وإعداد الكوادر الوطنية، فضلاً عن بناء مشاريع توليد الطاقة[11].

وفي أثناء الزيارة التي قام بها الرئيس السوري حافظ الأسد لموسكو في 21 شباط/ فبراير 1978، ولقائه بالأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ليونيد بريجنيف، أكد الطرفان في ختام مباحثاتهما الثنائية على ضرورة إنشاء المشاريع الاقتصادية المهمة في سوريا والتي تعد من اكبر مشاريع الشرق الأوسط لما لها من أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد السوري ومن بينها مشاريع الري والطاقة الكهربائية[12].

التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا والاتحاد السوفيتي:

حرصت سوريا من خلال توطيدها للعلاقات السياسية مع الاتحاد السوفيتي على تعزيز تعاونها الاقتصادي معه، عبر عقدها للعديد من المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية المشتركة التي تهدف إلى تنمية اقتصاد البلاد بصورة عامة، وما يتضمنه ذلك من رغبة ملحة في الحصول على الخبرة الفنية والتقدم التكنولوجي الحديث الذي وصل إليه السوفيت، بعدما أثارت هذه العلاقات مخاوف الدول الغربية وقلقها المتزايد من استمرار تنامي النفوذ السوفيتي ليس في سوريا وحدها بل كذلك في مصر والعراق أيضاً. وفيما يلي ابرز الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت بين الجانبين السوري والسوفيتي.

1/ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لعام 1957:

هي من أولى الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت بين الجانبين السوري والسوفيتي خلال عام 1957، ففي أثناء الزيارة التي قام بها وزير الدفاع السوري خالد العظم إلى موسكو بين 24 تموز/ يوليو وحتى 7 آب/أغسطس 1957، عقدت مباحثات ثنائية بين وفدي البلدين، تناولت التمهيد لعقد اتفاقية اقتصادية خالية من أية شروط سياسية، ركزت بنودها الأولية على دراسة مشروع اقتصادي كبير يرمي إلى بناء سد على نهر الفرات هو سد الطبقة[13].

ومن اجل استكمال مباحثات هذه الاتفاقية سافر وفد سـوري أخـر إلـى الاتحاد السوفيتي بين 28 آب/أغسطس وحتى 3 أيلول/سبتمبر 1957، وعقد هناك مباحثات طويلة مع المسئولين السوفيت، اتفق الطرفان في النهاية على قيام وفد سوفيتي بزيارة للعاصمة السورية دمشق كان الهدف منهـا وضـع اللمسات الأخيرة على بنود هذه الاتفاقية[14]. وبالفعل فقد وصل سوريا فـي 18 أيلول/سبتمبر 1957 وفد اقتصادي سوفيتي رفيـع المسـتوى برئاسـة ميكتين رئيس اللجنة الحكومية للعلاقات الاقتصادية الخارجية فـي الحكومـة السوفيتية، للنظر في القضايا المطروحة التي تضمنها البيان الختـامي الـذي صدر في أعقاب زيارة وزير الدفاع خالد العظم لموسكو. وقد بقـي الوفـد السوفيتي في دمشق مدة أسبوعين قام خلالها بدراسة وبحث جميع المواضيع التي تخص بنود الاتفاقية. وفي ختام هذه الزيارة أقام وزير الزراعة حامـد الخوجة حفلة عشاء على شرف الخبراء السوفيت بمناسبة انتهائهم من إنجاز الدراسة المتعلقة بتنمية الاقتصاد السوري[15].

وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 1957 تم في دمشق التوقيع علـى اتفاقيـة للتعاون الاقتصادي والفني بين سوريا والاتحاد السـوفيتي. واحتـوت هـذه الاتفاقية على (11) مادة مع ملحق أدرج فيه (19) مشروعاً سـيتم تنفيـذها لاحقاً عن طريق تقديم الدعم السوفيتي لها، حيث نصت المادة الأولى منهـا على بناء سلسلة من السدود على أنهار (الفـرات واليرمـوك والعاصـي)، واستثمار القوة الكهربائية المتولدة من الطاقة المائية، فضلاً عن إقامة مشاريع اروائية أخرى لري مساحة زراعية زهاؤهـا (190000) هكتـار. وكانـت مقدمة الاتفاقية قد أشارت إلى أن الغرض الأساسي من إبرامها هو تحسـين العلاقات الاقتصادية بين البلدين[16].

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1957 عقد المجلـس النيـابي السـوري برئاسة أكرم الحوراني جلسةً خاصة لمناقشة بنـود هـذه الاتفاقيـة. وبعـد مداولات ومناقشات حادة أعلن المجلس في ختام اجتماعه عن موافقة البرلمان

على إبرام هذه الاتفاقية معتبراً إياها دليلاً أكيداً على صـدق نوايـا الاتحـاد السوفيتي تجاه التزامه بتنفيذ المشاريع الاقتصادية في سوريا[17].

وبموجب بنود هذه الاتفاقية أوفد الاتحاد السوفيتي إلى سوريا مجموعةً من الخبراء التابعين لمؤسسة (تكنو اكسبورت)، من اجل القيام بدراسة مشـروع السد السوري واختيار الموقع الملائم لإقامته. وبعـد القيـام بـإجراء هـذه الدراسات تم الاتفاق في النهاية على اختيار موقع يدعى طبقة ليكون مكانـاً ملائماً لإنشاء هذا السد على نهر الفرات، بعدها باشرت البعثـة السـوفيتية مهمتها لوضع التصاميم الهندسية الخاصة بالمشروع حيث تم الانتهـاء مـن إعدادها بصورة كلية في عام 1958[18].

2/ البروتوكول السوري - السوفيتي 1966:

في أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء السوري يوسف زعين إلـى الاتحاد السوفيتي عام 1966، عقد الوفد السوري مباحثات ثنائية مع الجانـب السوفيتي توصل خلالها الطرفان إلى التوقيع علـى بروتوكـول اقتصـادي مشترك في 22 نيسان/إبريل 1966، خصص من اجل تقديم الدعم والعـون السوفيتي للمشاريع الاقتصادية المهمة في سوريا مثل بناء سد الطبقة وإنشاء المحطة الكهرومائية. وقد تبع هذا الاتفاق التوقيع على اتفاقيات أخرى مماثلة بهذا الشأن[19].

تألف هذا البروتوكول من (5) مواد مع مقدمة أشارت بكل وضوح إلى أن مشروع سد الطبقة الذي سيقام على نهر الفرات سوف يمثل خطوةً هامة نحو تنفيذ بقية الخطط الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في سوريا. غير أن أهم ما جاء في هذا البروتوكول هو ما ورد في مادته الثالثة (أنظر الملحق الـوارد في نهاية البحث)، الذي نص على تعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم قرض مـالي لسوريا قدره (120) مليون روبل عن قيمة ما تنفذه الهيئـات والمؤسسـات السوفييتية من أعمال البحث والدراسة والتصميم في الأراضي السورية[20].

ونظراً لأهمية هذا البروتوكول بالنسبة لسوريا فقد نظم التلفزيون السوري في دمشق لقاءً تلفزيونياً مع أعضاء وفد الحكومة السوفيتية فـي 4 تشـرين الثاني/نوفمبر1966 ضم كـلاً مـن: كولـوف ومايشـيف وكوزمتيشـوف

وكالافانوف، تحدث فيها رئيس الوفد عن مواده قائلاً: " إن هذا البروتوكول ينص على أن يدرس الخبراء السوفيت مع أصدقائهم السوريين كل النواحي والمسائل الفنية لهذا المشروع، على أن يوقع الطرفان اتفاقيةً متممة بهذا الشأن وقد حضر وفدنا الحالي لهذه الغاية"(21). وبمناسبة مرور عامين على توقيع هذا البروتوكول علقت صحيفة الثورة السورية في عددها الصادر بتاريخ 23 نيسان/إبريل 1968 ما يلي: "…. منذ 22 نيسان 1966 حيث تم التوقيع على بروتوكول الخاص ببناء سد الفرات بين سوريا والاتحاد السوفيتي أخذت الأمور تتطور في طريقها المرسوم فقد تم التوقيع في 18 كانون الأول 1966 على الاتفاقية التنفيذية لتوريد المعدات والتجهيزات وإيفاد الأخصائيين السوفيت، كما نصت عليه المادة الرابعة من البروتوكول المذكور. وفي 6 آذار 1968 كان التدشين الرسمي لوضع حجر الأساس للمشروع، كما بدا بتنفيذ المدينة السكنية والمستودعات والمنشآت وخط نقل القدرة الكهربائية بين حلب والطبقة"(22).

لقد فتح بروتوكول 1966 الطريق أمام سوريا فيما بعد لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية التي طالما تعثر بناؤها بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد من جهة، وضعف التمويل اللازم لها من جهة ثانية، لولا الدعم الكبير الذي حصلت عليه من الاتحاد السوفيتي وموافقة حكومته على تنفيذ وبناء هذه المشاريع الحيوية فيها.

3/ التمويل السوفيتي للمشاريع الاقتصادية في سوريا:

شكّلت مسألة تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة التي خططت سوريا لإقامتها في أعقاب حصولها على الاستقلال عقبةً رئيسةً أمام تنفيذها، فاغلب الدول الغربية فرضت على سوريا شروطاً سياسية مقابل القيام بتمويل هذه المشاريع. إزاء ذلك لم تجد الحكومة السورية من طريق سوى اللجوء إلى الاتحاد السوفيتي أملاً منها في الحصول على القروض المالية اللازمة لبناء

هذه المشاريع. وقد تجسد هذا التمويل في المباحثات الثنائية المشتركة التـي عقدت بين الجانبين السوري والسوفيتي على اثر الزيارة التي قام بها رئـيس الوزراء يوسف زعين لموسكو في نيسان/أبريل 1966، أكد فيهـا حصـول بلاده على (600) مليون ليرة سورية كجزء من تكاليف إقامة المشـروعات المتفق عليها والبالغة قيمتها الكلية آلف مليون ليرة سورية. وبالرغم مـن أن رئيس الوزراء السوري لم يفصح عن المصدر الذي تكفل بتوفير هذا المبلـغ الخاص بتمويل مشاريع بلاده التنموية إلا انه من الواضـح أن هـذا المبلـغ سيأتي في صورة القرض الذي ستمنحه الحكومة السـوفيتية لسـوريا فيمـا بعد[23].

وطبقاً لما نص عليه بروتوكول 1966 فان الاتحاد السوفيتي سيقوم بتقديم قرضٍ مالي إلى الحكومة السورية بمبلغ يصل إلى (120) مليون روبـل أي ما يعادل (510) مليون ليرة سورية تقريباً، وذلك عن قيمة ما تنفذه الهيئـات الوطنية من أعمال ودراسات، وهو مبلغ كاف لتغطية احتياجـات المشـروع ونفقاته من المواد الأولية المخصصة ضمن المرحلـة الأولـى مـن بنائـه. وسيكون معدل الفائدة المترتبة على هذا القرض هو (2,5%). أما عن كيفية تسديده فقد اتفق الجانب السوري مع نظيره السوفيتي على القيام بتسديد هـذا القرض خلال (12) سنة وعلى عدة أقساط ابتداء من تاريخ مرور سنة واحدة على الانتهاء من إكمال المرحلة الأولى من بناء المحطة الكهرومائيـة للسـد وشروع الحكومة السورية بعملية استثمارها[24].

4/ الدعم السوفيتي لمشاريع المياه السورية:

تتلخص أهم المشاريع الإستراتيجية التي قام السوفيت ببنائها وتمويلها في سوريا خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي بالآتي:

1. مشروع بناء سد الطبقة:

يعد هذا السد من أهم المشاريع الاقتصادية التي تحققت في سوريا وهـو ثاني مشـروع سوفيتي يجري بناؤه في منطقة الشرق الأوسط بعـد السـد

العالي في مصر. بدأ العمل به متأخراً بسبب قيام حـرب حزيـران/يونيـو 1967 حيث بوشر بعدها بعمليات بنائه في 6 آذار/مارس 1968 واكتملـت أعماله بصورة نهائية عام 1978[25].

السد هو من النوع (ترابي + إملائـي) بنّـي علـى طريقـة التجريـف الهيدروليكي. ويبلغ طوله (4500) م وارتفاعه (60) م وعرض قمته (19)م، وعرض قاعدته (512) م، ويبلغ حجم التخزين الكلـي (11,9) مليـار م3، وحجم السعة الحية للتخزين (7,4) مليار م3. وقد نشأت أمامه أضخم بحيرة صناعية في البلاد سميت فيما بعد ببحيرة الأسـد. يبلـغ طولهـا (80) كـم ومتوسط عرضها (8) كم[26].

وعلى الرغم من نجاح السد في توليد الطاقة الكهربائية للبلاد إلا انـه لـم يلاق النجاح ذاته في المجال الزراعي، وذلك بسبب كثرة المادة الجبسية التي احتوتها التربة الزراعية، فضلاً عن الارتفاع الكبير عن مصدر المياه ممـا اضطر بالمهندسين إلى القيام برفع المياه عن طريق الضخ فكان ذلك كفـيلاً بان يتم اللجوء إلى تعلية السد وجعله مصدراً رئيساً لإنتاج الطاقة الكهربائية بدلاً من الاعتماد عليه في مجال الارواء[27].

2. إنشاء محطة السد الكهرومائية:

تتألف هذه المحطة من (8) توربينات، يبلغ مجموع إنتاجها الكلي (800) ميكا واط. وقد تم تركيبها تباعاً حسب السنوات التالية:

- ثلاث توربينات في عام 1975
- اثنتان في عام 1976
- اثنتان في عام 1977
- واحدة في عام 1978[28].

3. خطوط نقل الطاقة الكهربائية:

هي عبارة عن أبراج كبيرة مصنوعة من مادة الحديد، تقوم بنقل الطاقـة الكهربائية من موقع بناء السد في الطبقة إلى مدينة حلب السـورية ضـمن

مساحة تقدر بـ(160) كم. وقد تم البدء في أيار/مايو 1968 بتركيب هذه الأبراج فوق قواعدها ليتسنى نقل الطاقة إلى المدن السورية بعد الانتهاء من إنجاز أعمال المحطة الكهرومائية للسد[29].

من ناحية أخرى عقد لقاء في دمشق بين وزير النفط والكهرباء السوري أحمد يوسف الحسن وبين نائب وزير الطاقة السوفيتي مالتسيف الذي زار سوريا في كانون الثاني/يناير 1970، أجرى خلالها الطرفان محادثات عديدة تناولت خطة استثمار الطاقة الكهربائية لسد الطبقة في السنوات اللاحقة، ضمن إطار المشاريع الصناعية الجديدة التي تنوي الحكومة السورية إقامتها في المستقبل لاسيما في المجال الزراعي وسائر المجالات العامة الأخرى[30].

4. المدينة السكنية:

مشروع ثانوي أخر خططت الحكومة السورية لإقامته ضمن مشروع سد الطبقة. وتتلخص فكرته الأساسية في بناء حوالي (15) قرية[31]، خصصت لإسكان (200) آلف أسرة كانت قد شردت من منازلها بسبب ارتفاع مياه البحيرة[32]. غير انه سرعان ما ظهرت بعد ذلك مشكلة أخرى أمام القائمين على إنجاز هذا المشروع، تمثلت بوجود نقص كبير في عدد المساكن المخصصة لإيواء العوائل التي فقدت بيوتها وأراضيها، فاستقر الرأي في النهاية على ضرورة توسيع المدينة السكنية لتضم حوالي (30) ألف شخص، إلى جانب التخطيط لبناء (6) آلاف شقة أخرى[33]. وقد بلغ عدد العاملين في بناء المدينة المذكورة منذ 6 آذار/مارس 1968 وهو يوم بدء العمل بتنفيذ المشروع، حوالي (550) شخص ثم اخذ عددهم يزداد بعد ذلك مع نهاية هذا العام ليصل إلى حوالي (6) آلاف شخص. وكانت المؤسسة العامة لسد الفرات قد أشرفت على أعمال بناء هذا المشروع بصورة مباشرة[34].

5. إعداد الكوادر الفنية:

بعد أن أخذت أعمال بناء مشروع سد الطبقة تتوسع وتتقدم تدريجياً، ظهرت هنالك حاجة ملحة للحصول على كوادر فنية مدربة تدريباً جيداً وبأعداد كبيرة، فاستقر الرأي على فتح مركز تدريبي لتخريج العمال المهرة

والفنيين بلغ عددهم حوالي (600) شخص تم تخريجهم وتأهيلهم في مجـال البناء والكهرباء. ويقبل في هذا المركز الأشخاص الـذين انهـوا دراسـاتهم الأولية أو ممن لديهم خبرة غير كافية. أما عن مدة الدراسة فيه فـتتروح ما بـين (4 اشهر – 2 سنة). وكانت الحكومتان السورية والسوفيتية قد اتفقتـا على إرسال عدد من الفنيين السوريين للتدريب في الاتحاد السـوفيتي علـى أيدي خبراء متخصصين، بهدف خلق كوادر تدريبية فنية قادرة علـى إدارة شؤون هذا المشروع فيما بعد[35].

6. مشاريع الري:

عندما شرعت الحكومة السورية بإعداد مشروع السنوات الخمـس لعـام 1955، أخذت على عاتقها أهمية إعداد دراسة ترمي إلى الاستفادة من ميـاه نهر الفرات بالدرجة الأولى من أجل ري الأراضي الخصبة[36]. وبعد قيـام الوحدة السورية المصرية عام 1958 وضعت حكومة الجمهوريـة العربيـة المتحدة برنامجاً طموحاً يهدف إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعيـة فـي سوريا الواقعة ضمن حوض الفرات من (200) إلى (800) ألف هكتـار، وكذلك في حوض نهر الخابور من (50) إلى (100) ألف هكتار[37].

ولما كانت سوريا تعاني من قلة وجود الأيدي العاملة في زراعة الأراضي الخصبة، فقد ظهرت في ذلك الوقت فكرة تهجير الفلاحين المصـريين إلـى منطقة الجزيرة (محافظة الفرات) السورية، إلا أن المسؤلين في الجمهورية العربية المتحدة وجدوا أن هذه الفكرة غير ملائمة ولا تحظى بالتشجيع الكبير داخل الإقليم السوري، بسبب كثرة تكاليف الإسكان والإيـواء مـن جهـة، ولاختلاف العادات والبيئة والطبائع بين الفلاح المصري والسوري من جهـة ثانية[38].

وفي عام 1958 أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قانوناً خاصـاً يتعلـق بالبرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية للإقليم السوري وهو قانون رقـم (33)،

تناول دراسة المشاريع الإنمائية التي سيجري إنشاؤها في البلاد مثل مشاريع الزراعة والري واستثمار القوى الكهربائية، حيث نص الفصل الثالث من هذا البرنامج على إقامة (15) مشروعاً اقتصادياً يأتي في طليعتها مشاريع الفرات والخابور والغاب وغيرها. أما عن تكاليف بنائها فقد قدرت كالآتي:

- (130) مليون ليرة سورية لمشروع حوض الفرات.
- (75) مليون ليرة سورية لمشروع حوض الخابور.
- (29) مليون ليرة سورية لمشروع حفر الآبار وإنشاء السدود في البادية.

وفيما يخص مصادر تمويل هذه المشاريع، فإنهـا سـتكون مـن خـلال الاتفاقية التي توصلت إليها سوريا مع الاتحاد السوفيتي عام 1957[39].

وبالنسبة لسد الطبقة فان هذا المشروع سوف يعمل على ارواء أراضـي زراعية تقدر مساحتها بـ (600,000) هكتـار. كمـا سيتضـاعف إنتـاج محصول القطن (3) مرات عما كان عليه في السابق[40]. وكانـت الحكومـة السورية قد بذلت جهوداً كبيرة من اجل الحصول علـى القـروض الماليـة اللازمة لاستصلاح الأراضي الواقعة في حوض نهر الفرات، حيث سـيقوم كل من الاتحاد السوفيتي باستصلاح حوالي (97,000) هكتار، فيما سـتقوم الحكومة الرومانية باستصلاح حوالي (30,000) هكتار، إلـى جانـب قيـام الحكومة البلغارية باستصلاح حوالي (50,000) أخرى[41]. وفـي منتصـف عام 1976 تم المباشرة بتنفيذ مشروعين نموذجيين لاستصـلاح الأراضـي الواقعة في حوض الفرات، قدرت مساحتها بـ ـ (27115) هكتـار منهـا (9992) هكتار في حوض البليخ. وقد شـمل هذان المشروعين (1095,5) كـم من الأقنية الرئيسة والثانـوية، و(512) كم مـن المجـاري الرئيسـة والثانوية[42].

5/ دور الاتحاد السوفييتي في حل الخلاف المائي بين العراق وسوريا:

شهدت الفترة الواقعة بين (1962-1968) انعقاد العديد مـن المباحثـات واللقاءات الثنائية بين العراق وسوريا، تناولت بحث قضية استثمار مياه نهر الفرات بين البلدين الجارين، إلا أن هذه اللقاءات وصلت فـي النهايـة إلـى طريق مسدود. ولم تفلح الوفود العراقية والسورية في التوصل إلى إيجاد حل

مناسب لاقتسام مياه النهر بينهما، لذلك ارتأت الحكومة العراقية إرسال وفد فني إلى دمشق في نيسان/إبريل 1971 للتباحث بشأن هذا الموضوع، فعقد الجانبان اجتماعات مطولة بينهما، طرح فيها كل مفاوض عدداً من المقترحات والآراء الفنية فلم يوافق عليها الوفدان في النهاية مما أدى بالتالي إلى فشل هذه المفاوضات. وبعد عودة الوفد العراقي إلى بغداد قدم أعضاؤه عدداً من التوصيات أهمها:

- إجراء مفاوضات ثنائية على مستوى سياسي وفني عالي بين البلدين.
- إيضاح أهمية الموضوع بالنسبة للجانب السوفيتي القائم على تمويل مشروع سد الطبقة السوري(43).

وبناءً على ما جاء في هذه التوصيات قررت الحكومة العراقية في 21 آذار/مارس 1972، إرسالِ وفد سياسي رفيع المستوى إلى دمشق للتباحث حول موضوع اقتسام مياه نهر الفرات مع سوريا، التقى خلالها بعدد من كبار المسؤلين السوريين وعلى رأسهم نائب رئيس الجمهورية السورية محمد الأيوبي، وعقد الطرفان اجتماعاً تمهيدياً وأربعة اجتماعات أخرى تبادلا فيها المعلومات الفنية فيما بينهم، إلا أن الجانب السوري رفض المقترحات التي تقدم بها الوفد العراقي مما أدى إلى فشل هذه المباحثات أيضاً. وقد أعرب وزير الخارجية السوري لنظيره العراقي عن أسفه العميق للنتائج التي وصلت إليها هذه المفاوضات، معلناً استعداد بلاده لقبول الخبراء السوفيت كمحكمين في هذا الموضوع فما كان من وزير الخارجية العراقي سوى القبول بمقترح نظيره السوري(44).

وفي 13 تموز/يوليو 1972 غادر وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية إلى دمشق، وعقد هناك محادثات ثنائية مع الجانب السوري، أسفرت عن تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزير الري العراقي، عهد إليها مهمة القيام ببحث ومناقشة إيجاد حلٍ عادل يرضي كلا الطرفين، إلا أن الأمور سرعان ما أخذت تسير بعد ذلك في اتجاه أخر، فلم تستطع هذه اللجنة تحقيق ما كانت

تصبو إليه. إزاء ذاك استقر الرأي في النهاية على القبول بتحكيم طرف ثالث هو الاتحاد السوفيتي، لكي يأخذ على عاتقه مهمة القيام بإعداد دراسة متكاملة حول اقتسام مياه النهر بين الدولتين الجارتين[45].

- الوساطة السوفيتية لحل الخلاف المائي على نهر الفرات:

في 18 تموز/يوليو 1972 عقد كل مـن الوفـدين العراقـي والسـوري اجتماعاً منفرداً في دمشق مـع رئـيس البعثـة السـوفيتية ك. شـوبلادزا (K.Shbladze)، أعقبه بعد ذلك قيامهما بعقد اجتماعٍ مشـترك بحضـور الخبير السوفيتي، استعرضا فيه وجهتي نظرهما بشأن الخلاف المائي القـائم بينهما، تلاه في اليوم التالي عقد اجتماعٍ أخر عرض فيه الخبيـر السـوفيتي مقترحه حول اقتسام مياه نهر الفرات، وكمية المياه التي سوف يستخدمها كل بلد في أغراض الزراعة والري. وبعد أن انتهى الخبير السوفيتي من تقـديم مقترحه، انفرد كل وفد لوحده مقدار ساعة ونصف ثم عادا مرة ثانية ليجتمعا ويقدما إيضاحاتهما بشأن ما جاء في هذا المقتـرح. وفـي النهايـة انفـض الاجتماع باتفاق الطرفين على إعادة دراسة المقترح السوفيتي مرةً ثانية، من قبل فنيي البلدين حتى يتسنى لهما عقد اجتماع أخر بينهما[46].

كان من أهم التوصيات التي أكدت عليها بعثة الخبير السوفيتي شـوبلادزا فيما يخص موضوع إملاء خزاني كيبان التركي والطبقـة السـوري هـي: (نوصي بان يتم الاتفاق بأسرع وقت ممكن على منهاج إملاء هذه الخزانـات على أن لا يتعارض مع استعمالات المياه للـري فـي كـل مـن العـراق وسوريا)). كما اقترح خبراء البعثة طريقة أخرى ملائمـة لإمـلاء هـذان الخزانين تحول دون إلحاق أية أضرار اقتصادية أو بيئية بالعراق[47]. وفـي
راقي برئاسة وزير الـري عـدداً مـن
المقترحات المهمة إلى الجانب السوري كان من أبرزها:

1- قبول التقرير السوفيتي بكل ما ورد فيه.
2- عقد اتفاقية أمدها (10) سنوات.

لكن الوفد السوري بقي مصراً على اقتسام مياه النهر بنسبة (55%) للعراق و(45%) لسوريا، فما كان من الوفد العراقي إلا أن رفض ذلك وأعلن تمسكه بقبول الاقتراح السوفيتي بكل ما ورد فيه[48].

في الواقع كان الاتحاد السوفيتي يأمل من خلال هذه الوساطة، أن يقوم بدورٍ رئيس في حل الخلاف المائي على نهر الفرات، لكونه لم يكن يريد أن يرى مشاريعه واستثماراته المائية الموجودة في كل من العراق وسوريا، تتحول إلى مصدر للنزاع والصراع عليها خصوصاً وان السوفيت أصبحوا منذ عام 1975، طرفاً رئيساً في تمويل وإدارة المشاريع المائية السورية ومن بينها مشروع سد الطبقة المقام على نهر الفرات.

النتائج

أسهم التعاون الاقتصادي المشترك بين سوريا والاتحاد السوفيتي في تقوية العلاقات السياسية بينهما، حيث جاءت هذه العلاقات لتعزز النفوذ السوفيتي بصورة أكثر في منطقة الشرق الأوسط عموماً وبعض الأقطار العربية خصوصاً كمصر وسوريا والعراق واليمن. وقد ظهر هذا واضحاً في مواقف الاتحاد السوفيتي من القضايا والمتغيرات الدولية التي مرت بها المنطقة، منذ أواسط القرن الماضي وحتى تفتته في عام 1991 وظهور دولة روسيا الاتحادية على أنقاضه، وسعيها الحثيث إلى إعادة علاقاتها الاقتصادية والسياسية من جديد مع أصدقائها من الدول العربية كسوريا مثلاً. وفيما يلي ابرز النتائج التي توصل إليها البحث في هذا المجال:

1- دفعت الظروف والأحداث الدولية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال منتصف القرن العشرين بسوريا إلى التوجه نحو توثيق علاقاتها السياسية مع الاتحاد السوفيتي، خصوصاً وان تركيا الدولة التي تجاور سوريا من جهة الجنوب والجمهوريات السوفيتية السابقة من جهة الشرق، فضلت أن تسير في سياستها الخارجية مع الغرب حالها كحال العراق

والأردن أيضاً، مما جعل كلاً من سوريا والاتحـاد السـوفيتي يشـعران بضرورة التعاون فيما بينهما للوقوف ضد المحاولات الغربية التي ترمـي إلى الحد من ازدياد النفوذ السوفيتي في سوريا أو الشرق الأوسط بصورة عامة.

2- ومن اجل النهوض بالواقع الاقتصادي في سوريا، فقد وجدت الحكومـة أن عليها التنسيق مع الاتحاد السـوفيتي فـي مجـال إقامـة المشـاريع الاقتصادية المشتركة، لا سيما على وجه الخصـوص مشـاريع الميـاه المتمثلة ببناء السدود ومشاريع الارواء والري، لما في ذلك مـن أهميـة اقتصادية كبيرة كونها تساعد على درء مخاطر حدوث الفيضـانات مـن جهة، ولأهميتها الكبيرة في مجال الزراعة والارواء من جهة ثانية.

3- كان للتمويل السوفيتي حضور متميز وفاعل علـى السـاحة السياسـية الدولية، فقد كانت هنالك منافسة شديدة بين عدد من الدول الغربية للفـوز بتمويل وبناء المشاريع الإستراتيجية المهمة في سوريا، من بينها مسـألة تمويل مشروع سد الطبقة الذي توقف بناؤه نتيجة للصـعوبات الماليـة، وتعذر الحكومة السورية الحصول على الأموال اللازمة للقيام ببنائه، مما اضطرها إلى الموافقة على قيام ألمانيا الغربية بتمويلـه، إلا أن الشـروط والعراقيل السياسية الكثيرة التي وضعتها الحكومة الألمانية في سبيل تنفيذ المشروع، جعلت سوريا تتجه في النهاية نحو الاتحـاد السـوفيتي الـذي وافقت حكومته على تمويل وبناء هذا المشروع الحيوي عام 1966.

4- لقد اكتسبت مشاريع المياه العملاقة التي قام ببنائها السوفيت في كل مـن مصر (السد العالي)، وفي سوريا (سد الطبقة)، وفي العراق (سد حديثة)، أهميةً سياسية كبيرة فاقت كل نتائجها الاقتصادية، وذلك بسبب المحاولات الغربية المستمرة لإعاقة بنائها وتمويلها، في ظل تلبد المناخ الدولي الذي خلفته غيوم الحرب الباردة من جهة، والتنـافس الشـديد بـين العقليـة الاشتراكية والعقلية الرأسمالية الغربية من جهة ثانية. وهذا ما دفع كلاً من العراق وسوريا إلى طلب الوساطة من الاتحاد السوفيتي لحـل الخـلاف المائي حول نهر الفرات، باعتباره يمثل الطرف الوحيد الذي كان يتـولى بناء اغلب المشاريع المائية في كلا البلدين، مما أعطـى للسـوفيت دوراً

مهماً في الإشراف على أهم الملفات الساخنة التي تعاني منها المنطقـة ألا وهي قضية الخلاف المائي على نهر الفرات بين العراق وسوريا.

ملحق

نص البروتوكول المعقود بين سوريا والاتحاد السوفييتي بشأن بناء سد الفرات

بسم الله الرحمن الرحيم

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

الرقم اقتصادية ٦/١٣/٢٥٨
التاريخ ٢/ ٥/ ١٩٦٦

No.
Date

وزارة الخارجيــــة
بـــغداد

م/ نص البروتوكول الذى وقعته سورية مع الاتحاد السوفياتي بشأن مساهمته في بناء سد الفـرات

الحاقا بكتابنا المرقم اقتصادية ٦/١٣/٢٥٤ والمؤرخ في ٢٧/٤/١٩٦٦ حول الموضوع ، خلال الزيارة التي قام بها وفد سورية الحكومي برئاسة الدكتور يوسف زعين رئيس مجلس الوزراء الى الاتحاد السوفياتي وبعد المحادثات التي جرت بين الجانب السوري والجانب السوفياتي ، تم التوقيع على بروتوكول خاص يتعلق بمساهمة حكومة الاتحاد السوفياتي وتقديم ما يحتاجه بناء سد الفرات من خبرة فنية وادوات وتجهيزات واقامة المحطات الكهربائية على السد ، ويغطي ذلك كله بقرض مقداره (١٢٠) مليون روبل اى ما يعادل حوالي /٥٠٠/ مليون ليرة سورية ، وننقل في ما يلي نص البروتوكول كما نشرته الصحف في دمشق ، راجين التفضل بالاطلاع والتصرف .

القائم بالاعمال
حقي المفتي

نص البروتوكول المعقود بين سورية والاتحاد السوفياتي
بشأن بناء سد الفرات

بروتوكول بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومةاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول التعاون في بناء مشروع الفرات لري الاراضي وتوليد الطاقة

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

الرقم ....
التاريخ ....

No. ________
Date ________

— ٢ —

الكهربائية .

تلبية للرغبة التي ابدتها حكومة الجمهورية العربية السورية في التعاون بينها وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في اقامة مشروع الفرات لري الاراضي وتوليد الطاقة الكهربائية ، فان حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انطلاقا من مشاعر الصداقة القائمة بين البلدين وباعتبار ان اقامة المشروع المائي الكهربائي على نهر الفرات هو خطوة هامة في تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية التقدمية التي تحققها حكومة الجمهورية العربية السورية بالوقت الحاضر ورغبة منها في تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي والفني بينهما على اساس المساواة والمنفعة الاقتصادية المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل الكامل للكرامة الوطنية وسيادة كل من البلدين فقد وقعنا هذا البروتوكول حول ما يلي :

مادة ١ : تبدي حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية موافقتها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية في بناء المرحلة الاولى من المشروع المائي الكهربائي على نهر الفرات المؤلف من سد ومحطة كهرمائية وخط لنقل الطاقة الكهربائية .

مادة ٢ : بقصد تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول ستؤمن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تنفيذ الهيئات السوفياتية لاعمال البحث والتصميم والدراسة لتحديد البرنامج المبدئي للمشروع المائي الكهربائي ولوضع التصميم التكنيكي العملي لمجموع المنشآت وتوريد الاجهزة الطاقية ومعدات ومواد البناء غير المتوفرة في الجمهورية العربية السورية وكذلك التجهيزات اللازمة لمحطات الضخ الضرورية للمرحلة الاولى للمشروع موضوع هذا البروتوكول ، وتقديم العون التكنيكي الضروري في تركيب وتعيير وتشغيل التجهيزات وايفاد الاخصائيين السوفياتيين الى الجمهورية العربية السورية لهذه الاهداف وتدريب

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

بسم الله الرحمن الرحيم

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

No. ______________
Date______

الرقم ....
التاريخ ....

— ٣ —

واعداد الاخصائيين السوريين اللازمين •

مادة ٣ • تبدى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية آخذة بعين الاعتبار ما ذكر اعلاه استعدادها لتقديم قرض الى حكومة الجمهورية العربية السورية بمبلغ يصل الى / ١٢٠/ مليون روبل لدفع قيمة ما تنفذه الهيئات السوفياتية من اعمال البحث والتصميم والدراسة ، وقيمة الاجهزة الطاقية ومعدات البناء الموردة من الاتحاد السوفياتي واعداد وتدريب الاخصائيين السوريين وكذلك نفقات سفر الاخصائيين السوفياتيين الذين يوفدون لتقديم العون التكنيكي في اقامة المشروع المائي الكهربائي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول الى الجمهورية العربية السورية ذهابا وايابا •

وسيقدم القرض بفائدة سنوية قدرها ٢،٥٪ ويتم تسديده خلال /١٢/ سنة على اقساط سنوية ابتداؤها من تاريخ مرور سنة واحدة على انجاز بناء المرحلة الاولى للسد وبعد مرور سنة واحدة على اعداد المرحلة الاولى للمحطة الكهرمائية للاستثمار •

مادة ٤ : تحدد المواصفات التكنيكية للمنشآت وحجم العون التكنيكي وانواعه وآجال تقديمه وكذلك الشروط الاخرى لتعاون الطرفين في اقامة مشروع الفرات المائي الكهربائي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول باتفاقية خاصة ستعقدها حكومتا الجمهورية العربية السورية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المتفقتان، بعد دراسة الاخصائيين السوفياتيين لجميع الوثائق التصميمية الموجودة لدى الجمهورية العربية السورية وبعد اجراء الدراسات الاضافية الضرورية •

ولهذه الاهداف ستوفد حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الجمهورية العربية السورية فريقا من الاخصائيين السوفييت المعنيين باعداد وآجال تتفق عليها الهيئات السورية والسوفياتية في اقرب وقت ممكن •

سفارة الجمهورية العراقية
دمشق

AMBASSADE DE LA RÉPUBLIQUE D'IRAK
DAMAS

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم ....
التاريخ ....

No. ....
Date ....

— ٤ —

مادة ٥ : يصبح هذا البروتوكول نافذا ابتداء من يوم توقيعه ·

حرر في موسكو في ٢٢/٤/٦٦ على نسختين كل منهما باللغتين العربية والروسية ، ولكن من النصين نفس المفعول ·

التوقيع بتفويض من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

كوسيغين

رئيس حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

التوقيع بتفويض من حكومة الجمهورية العربية السورية

يوسف زعين

رئيس حكومة الجمهورية العربية السورية

U. S. S. R. And Projects of Euphrates Basin In Syria
A Historical study In The Light of Iraq's Documents

Dr. Rayyan Thanoon AL-Abbassi

[*]Abstract

Water project in Syria are Considered one of the most great economic achievement made by the Soviets in the Middle East. These Works had got apolitical importance more than being economic ones which made the Soviet government to be in good relations with some other Arab countries like Egypt, Iraq, Yamen and Algeria in order to support them financially and technically (Dams, Hydro-electric power plant stations, Irrigation…etc.).In accordance with agreements, economic protocols Signed among them which dealt with supporting economics of those countries. But the slow collapse of the Soviet state at the end of 1980's had led to a huge gap in Arab-Soviet relations.

These states and among them Syria found that its relations with the Soviets might create negative results. Therefore, its foreign policy went to the side of the west while the Soviet influence began to retreat gradually in the Arab region till 1991. when the world witnessed the Collapse of U.S.S.R. in to Republics and states, the most Significance was the Federation of Russia. This state tried deeply to reinforce its relations again with the Arab states and Syria was one of them.

* **Lecturer/ Regional Studies center (RSC), University Of Mosul.**

هوامش ومصادر البحث

1- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (1): من الاستقلال إلى الجمهورية العربية المتحدة (1944 – 1958)، س-1303/1، رقم 1132.
2- المصدر نفسه.
3- المصدر نفسه.
4- المصدر نفسه.
5- المصدر نفسه.
6- المصدر نفسه.
7- المصدر نفسه.
8- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي: الجمهورية العربية المتحدة والجناح المعتدل في حزب البعث 1958 – 1966، س-1303،1138/2.
9- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية:العلاقات مع الاتحاد السوفيتي(3):(تحت نظام البعث الجناح المتصلب 1966-1970)، س-1303/3، رقم 144.
10- اسكندر أحمدوف، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي: مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة: خيري الضامن، (دار التقدم، موسكو، 1978)، ص ص 184-185.
11- لمزيد من التفاصيل حول ما جاء في هذا البيان، ينظر: المصدر نفسه، ص 246.
12- المصدر نفسه، ص 292.
13- ملف العالم العربي،الدار العربية للوثائق، سوريا-العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (1): من الاستقلال إلى الجمهورية العربية المتحدة (1944 – 1958)، س-1303/1، رقم 1132.
14- المصدر نفسه.
15- أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الموقع: www.akramhurani.com
16- دار الكتب والوثائق، البلاط الملكي- الديوان، المعاهدات والاتفاقيات، رقم الملف ة/2/ 16، (سري) كتاب من وزارة الخارجية العراقية/الدائرة العربية إلى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء برقم ع 8/1888/1888 في 1958/3/8، وثيقة رقم 7، ص ص 15-16. وسيشار فيما بعد إلى دار الكتب والوثائق برمز (د.ك.و).
17- الحوراني، المصدر السابق، بلا رقم صفحة.
18- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات،(1): بناؤه ومعلومات تقنية،س-1717/1، رقم 895.
19- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا- العلاقات الخارجية: العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (3): (تحت نظام البعث الجناح المتصلب 1966-1970)،س-1303/3، رقم 144.
20- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/ دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في تركيا (سد كيبان)، رقم الملف 485، كتاب سفارة الجمهورية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية حول"نص

البروتوكول الذي وقعته سوريا مع الاتحاد السوفيتي بشأن مساهمته في بناء سـد الفـرات "بـرقم اقتصادية 6/ 258/13 في 1966/5/2، وثيقة رقم 110، ص 157.

21- **د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/ دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقـة)، رقم الملف 460، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق حول " تفاصيل الندوة التلفزيونيـة التـي أجراها التلفزيون السوري مع وفد الاتحاد السوفيتي"، بلا رقم في 1966/11/4، وثيقة رقـم 108، ص 189.**

22- **د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقـة)، رقم الملف 460، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق إلـى وزارة الخارجيـة حـول" التقريـر الاقتصادي للفترة المنتهية في 1968/4/30"، برقم 2/ 8/225 في 1968/4/30،وثيقة رقم 56،ص ص 127-128.**

23- **صحيفة البلاد (بغداد)، العدد 581 في 1966/4/24.**

24- **د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقـة)، رقم الملف 460، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق المرسل إلى وزارة الاقتصاد/العلاقات برقم ث/3/36 في 1969/4/20، وثيقة رقم 24، ص 36.**

25- **ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (1): بناؤه ومعلومات تقنية، س-1/1717، رقم 895.**

26- **ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (1): بناؤه ومعلومات تقنية، س-1/1717، رقم 895.**

27- **نجيب خروفة وآخرون، الري والبزل في العراق والوطن العربي، (المنشاة العامة للمساحة، بغـداد، 1984)، ص 262.**

28- **ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (1): بناؤه ومعلومات تقنية، س-1/1717، رقم 895.**

29- **د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/ دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف 460، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق إلـى وزارة الخارجيـة حـول" التقريـر الاقتصادي للفترة المنتهية في 1968/4/30"، برقم2/8/225 في 1968/4/30، وثيقة رقم 156، ص 116.**

30- **د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقـة)، رقم الملف 460، (سري) كتاب قنصلية الجمهورية العراقية في حلب إلى وزارة الخارجية بخصوص " سير العمل في بناء السد ومشاريع حوض الفرات" برقم 1/15/46 في 1970/1/29، وثيقة رقم 20، ص 29.**

31- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفرات، (1): بناؤه ومعلومات تقنية، س-1717/1، رقم 895.

32- عز الدين علي الخيرو،الفرات في ظل قواعد القانون الدولي العام، (دار الجيل للطباعة، القـاهرة، 1975)، ص 343.

33- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في سوريا (سد الطبقة)، رقم الملف 460، كتاب سفارة الجمهورية العراقية بدمشق إلى وزارة الخارجيـة حـول " التقريـر الاقتصادي للفترة المنتهية في 1968/4/30"، برقم 2/ 8/225 في 1968/4/30، وثيقة رقـم 156، ص 116.

34- المصدر نفسه، وثيقة رقم 156، ص 117.

35- المصدر نفسه، وثيقة رقم 156، ص 117.

36- راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، الطبعة الأولى،(مكتبـة النهضـة العربية، القاهرة، 1964)، ص 154.

37- محمود شبانة، الزراعة العربية: المعالم الرئيسية للبنيـان الاقتصـادي الزراعـي العربـي، (دار المعارف، القاهرة، 1967)، ص 154.

38- للمزيد من التفاصيل حول فكرة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في جلب الفلاحين المصـريين إلى الإقليم السوري، ينظر:

د.ك.و، وزارة الزراعة،الحالة الاقتصادية في سوريا، رقم المـلف 77، كتـاب القنصـلية العامـة للجمهورية العراقية بدمشق المرسل إلى وزارة الخارجية برقم 243/8/2 فـي 1959/6/30، وثيقـة رقم 152، ص ص 255 – 256.

39- د.ك.و، وزارة الزراعة، الحالة الاقتصادية في سوريا، رقم الملف 77، كتـاب وزارة الخارجيـة العراقية/ الـدائرة الاقتصـادية والقنصـلية/ الشـعبة التجاريـة إلـى وزارة الاقتصـاد بـرقم ق/ 101/1861/1861 في 1959/2/4 حول " البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية في الإقليم السوري"، وثيقة رقم 160، ص ص 280-281.

40- د.ك.و، وزارة الإصلاح الزراعي/دائرة المستشار الفني، مشاريع الفرات في تركيا (سد كيبان)، رقم الملف 458، وثيقة رقم 7، ص 9.

41- د.ك.و، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعـي-الـديوان، اسـتثمار ميـاه الفـرات، رقـم الملـف 520700/373، (سري للغاية) كتاب من المجلس الزراعي الأعلى/مكتب شؤون الري إلـى مجلـس قيادة الثورة/مكتب أمانة السر حول "مباحثات مياه نهر الفرات" بعـدد: س 751 فـي 1973/7/25، وثيقة رقم 39، ص 49.

42- ملف العالم العربي، الدار العربية للوثائق، سوريا: اقتصاد/سد الفـرات، (1): بنـاؤه ومعلومـات تقنية، س-1717/1، رقم 895.

43- د.ك.و، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعـي-الـديوان، اسـتثمار ميـاه الفـرات، رقـم الملـف 520700/373، كتاب وزارة الري/ مديرية التخطيط والمتابعة العامة/مديرية العلاقات إلـى مجلـس

قيادة الثورة/مكتب أمانة السر حول" مباحثات مياه نهر الفرات" بعدد س/538 في 1973/8/9، وثيقة رقم 10، ص 14.

44- المصدر نفسه، وثيقة رقم 10، ص 14.

45- المصدر نفسه، وثيقة رقم 10، ص 15.

46- المصدر نفسه، وثيقة رقم 10، ص 15.

47- فاروق توفيق إبراهيم، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجالي النفط والمياه، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، بغداد، 1987، ص 170.

48- د.ك.و، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي-الديوان، استثمار مياه الفرات، رقم الملف 520700/373، كتاب وزارة الري/مديرية التخطيط والمتابعة العامة/مديرية العلاقات إلى مجلس قيادة الثورة/مكتب أمانة السر حول "مباحثات مياه نهر الفرات" بعدد س/538 في 1973/8/9، وثيقة رقم 10، ص ص 15 - 16.